قانون الضرائب الجديد يوفر دعماً كبيراً للصناعة والتجارة

دعت لجنة الصناعة بالغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة إلى سرعة إصدار قانون الضرائب الجديد حتى يمكن الاستفادة من مزاياه المتعددة على قطاع الاقتصاد و الاستثمار.

صرح الدكتور مهندس نادر رياض رئيس اللجنة بأن قانون الضرائب يعتبر نقلة نوعية فى القوانين الداعمة لتنشيط حركة الصناعة والتجارة من شأنها دعم رأس المال العامل فى المؤسسات الصناعية،وضبط إيقاع المجتمع الضريبى مع المتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية.كما أن إلغاء الضريبة على الأصول الرأسمالية من آلات ومعدات،ورد المبالغ السابق دفعها للممولين تعد خطوة غير مسبوقة.توفر دعماً فورياً للأنشطة الصناعية ورأس المال العامل وحركة السيولة النقدية مما يعظم من القدرة الاستثمارية.

أضاف المهندس نادر رياض أنه من المتوقع أن يؤدى القانون الجديد إلى زيادة الإيراد الضريبى المتحصل لصالح الخزانة العامة وذلك بجذب الأنشطة غير الرسمية وتحويلها إلى أنشطة معلنة ذات هوية رسمية إذ أن تكلفة إخفاء النشاط هى بالقطع أعلى تكلفة فى مجال التهرب الضريبى.

جريدة وطني ٢٠٠٥/٤/١٠